

أثر السياسة المالية التوسعية على مناخ الاستثمار في الجزائر (خلال الفترة 2001-2016)

أ.قنوني الحبيب
أستاذ محاضر ب جامعة معسكر

أ. عامر عبد الرحيم
أستاذ محاضر ب جامعة معسكر

الملخص :

إن الرؤية المستقبلية للاقتصاد الجزائري تعتمد على التخلص من تبعيته للريع البترولي و إن من ضمن سبل ذلك هو اتباع سياسة الانفتاح على الاستثمار المباشر الأجنبي، فهذا الأخير أضحى أحد أهم الركائز الهامة في التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري لما له من فوائد لعل أبرزها مساهمته في تحقيق مستويات أعلى من النمو الاقتصادي. و حتى تكون هنالك مساهمة إيجابية للاستثمار الأجنبي في تحقيق النمو الاقتصادي لابد من توفر مجموعة من الشروط الأساسية (المحددات) و التي نسميها بمناخ الاستثمار. فقد اتبعت الجزائر منذ 2001 سياسة مالية توسعية تركز على زيادة الإنفاق الحكومي، الاستثماري منه خصوصا، وذلك بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني ودعم الحركة التنموية ومن ثم تهئية الأرضية المناسبة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. يهدف هذا العمل إلى الوقوف على مدى مساهمة الاستثمار الحكومي في تحسين مناخ الاستثمار الكفيل بإنجاح التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري و ذلك من خلال دراسة المؤشرات الكلية الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر و إبراز مكانة الجزائر في المؤشرات النوعية لمناخ الاستثمار خلال الفترة 2001-2016. الكلمات المفتاحية : الاستثمار الحكومي، برامج التنمية، الاستثمار الأجنبي المباشر، مناخ الاستثمار.

Abstract

The future vision of the Algerian economy depends on the elimination of its dependence on oil revenues. One of the ways of this is to follow the policy of opening up to foreign direct investment, who has become one of the most important pillard in the new orientation of the Algerian economy because of its benefits; perhaps the most important is the boosting economic growth.

In order for there to be a positive contribution to foreign investment in achieving economic growth, there must be a set of basic conditions (determinants), which we call the investment climate.

Since 2001, Algeria has pursued an expansionary fiscal policy based on increased government spending, especially investment, with the aim of reviving the national economy and supporting the development movement, thus creating the right ground for attracting more foreign investments.

The aim of this work is to determine the contribution of government investment to improving the investment climate that will ensure the success of the new direction of the Algerian economy through the overall economic indicators of the investment climate in Algeria and to highlight Algeria's position in the qualitative indicators of the investment climate during the period 2001-2016.

Keywords: government investment, development programs, foreign direct investment, investment climate.

المقدمة:

اتبعت الجزائر منذ 2001 سياسة مالية توسعية تركز على زيادة الإنفاق الحكومي (الاستهلاكي و الاستثماري) وذلك بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني ودعم الحركة التنموية ومن ثم تهيئة الأرضية المناسبة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

فمع مطلع سنة 2000 برزت إلى العيان مؤشرات إيجابية للاقتصاد الجزائري، عكسها بشكل مباشر ارتفاع سعر النفط إلى مستوى 28.5 دولار أي ارتفاع نسبته 59% مقارنة بسنة 1999، وهذا ما أدى إلى ارتفاع احتياطي الصرف سنة 2000 إلى مستوى 11.9 مليار دولار أي حوالي 170 % مقارنة بسنة 1999. وقد سمح هذا الانفراج المالي نتيجة ارتفاع المداخل المالية إلى تحول الجزائر لتطبيق سياسة اقتصادية جديدة تركز بالأساس على دعم الطلب الكلي من خلال التوسع في الإنفاق العام، خاصة وأن كل المؤشرات كانت توشي باستمرار ارتفاع سعر النفط على الأقل في المدام المتوسط، وكان نتاجا لذلك التوجه إلى إتباع سياسة إنفاق عام توسعية بإقرار كل من: "مخطط دعما لإنعاش الاقتصادي" خلال الفترة 2001-2004، "البرنامج التكميلي لدعم النمو" خلال الفترة 2005-2009 و "برنامج توطيد النمو الاقتصادي" خلال الفترة 2010-2014. يهدف هذا العمل إلى الوقوف على مدى مساهمة الاستثمار الحكومي في تحسين مناخ الاستثمار الكفيل بإنجاح التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري و ذلك من خلال دراسة المؤشرات الكلية الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر و إبراز مكانة الجزائر في المؤشرات النوعية لمناخ الاستثمار خلال الفترة 1990-2016. من خلال ورقتنا البحثية هاته تناولنا العناصر التالية :

- الإنفاق الحكومي الاستثماري و برامج التنمية
- المؤشرات الكلية الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر
- مكانة الجزائر في المؤشرات النوعية لمناخ الاستثمار

أولا - الإنفاق الحكومي الاستثماري و برامج التنمية

أ- مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

دخل هذا المخطط حيز التنفيذ في أبريل من سنة 2001 و قد رصد له ميزانية قدرها 525 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار، تمحور حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، دعما لإصلاحات فنية مختلفة لقطاع اتوكذا ما يخص التنمية المحلية والبشرية كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 1: مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) (الوحدة: مليار دج)

السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع	المجموع
---------	------	------	------	------	---------	---------

القطاعات					(نسب)	(مبالغ)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: بوفليخ نبيل ، آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005، ص 107.

ب- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

جاء هذا البرنامج مواصلة لسياسة التوسع في الإنفاق التي شرع في تطبيقها بداية سنة 2001، خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الناتج عن ارتفاع أسعار النفط. و قد بلغت ميزانية هذا البرنامج ما يقارب 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار ، وقد كان يهدف بالأساس إلى:

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة؛
- تحسين المستوى المعيشي؛
- تطوير الموارد البشرية والبنية التحتية؛
- رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج والذي يسعى لتحقيقه انطلاقا من تحقق الأهداف الوسيطة السابقة الذكر.

وقد تركزت المخصصات المالية لهذا البرنامج في خمسة محاور رئيسية تتمثل فيما يلي:

جدول رقم 2: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) (الوحدة: مليار دج)

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: بوفليخ نبيل ، آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005، ص108.

ج-برنامج التنمية الخماسي

خصص هذا البرنامج لتأهيل الموارد البشرية، حيث بلغت حصة تنمية الموارد البشرية حوالي 40 من إجمالي الغلاف المالي لهذا البرنامج و الذي قدر بـ 21.214 مليار دج، أي ما يعادل 286 مليار دولار، كما انصب اهتمامه حول التوجه نحو اقتصاد المعرفة، من خلال البحث العلمي، التعليم العالي، استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية، دعم التنمية الريفية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنشاء مناطق صناعية، مواصلة تطوير البنى التحتية ، فك العزلة والتحضير لاستقبال المستثمرين، تحديث أجهزة الدولة المختلفة جيش، حماية مدنية، شرطة ، مدارس ومعاهد وطنية، عدالة، الجهاز الضريبي والجمارك، والتكنولوجيا الإعلام و الاتصال، انجاز الموانئ، استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دينار جزائري ، ما يعادل 130 مليار دولار.

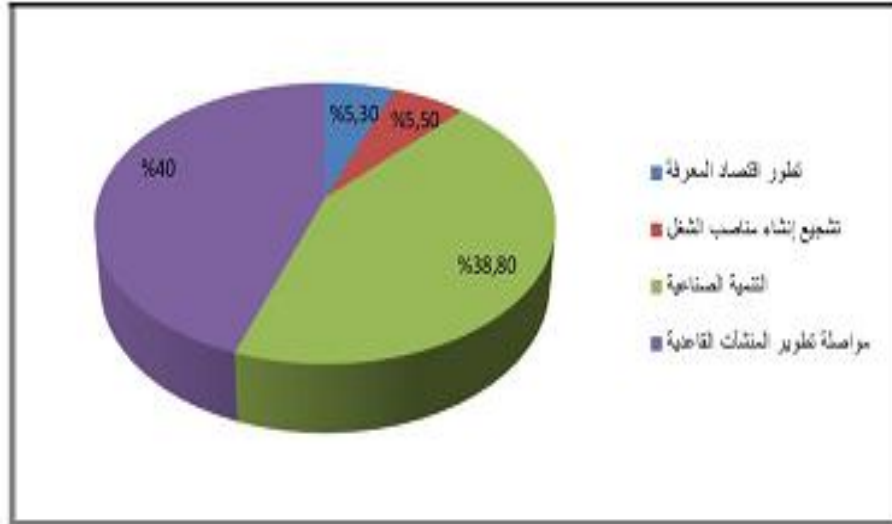
و قد جاء توزيع مخصصات كل محور من محاور البرنامج كمايلي:

جدول رقم 3: مخصصات برنامج التنمية الخماسي

المشاريع	المبالغ (مليار دولار)	النسبة %
تحسين التنمية البشرية	114.4	40
مواصلة تطوير المنشآت القاعدية	111	38.8
التنمية الصناعية	27	9.4
تشجيع إنشاء مناصب الشغل	15.6	5.5
دعم وتنمية الاقتصاد الوطني	15	5.3
تطوير اقتصاد المعرفة	03	1.05
مجموع المبالغ	286	100

المصدر: جديدي روضة، أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، أبحاث المؤتمر الدولي -تقييم برامج الاستثمارات و انعكاساتها على على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي، جامعة سطيف، 2013، ص14.

شكل رقم 1: مخصصات برنامج التنمية الخماسي



المصدر: جديدي روضة : نفس المرجع السابق، ص 14.

ثانيا: المؤشرات الكلية الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر

1- النمو الاقتصادي:

بعد مرور العشرية السوداء، وتنفيذ شروط الهيئات الدولية، حدثت اختلالات حمة في جميع الميادين، و لعل أهمها كان الارتفاع الكبير للمديونية الخارجية، ولكن مع بداية الألفية الثالثة عرف الاقتصاد الوطني مرحلة انتقالية جديدة من خلال مجموعة من البرامج الهادفة إلى تحقيق النمو ، كما أن الارتفاع في أسعار المحروقات ساهم بشكل كبير في تمويل هذه المشاريع.

الجدول التالي و الشككين البيانيين يوضحان تطور حجم و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه

الفترة الاقتصادية:

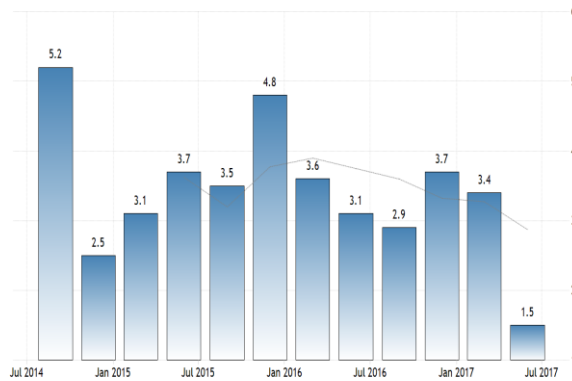
جدول رقم 4: تطور حجم و معدل نمو PIB (2006-2016)

السنوات	حجم PIB (مليار دولار)	معدل نمو % PIB
2006	117.02	1.7
2007	134.97	3.4
2008	171	2.0
2009	137.21	1.6
2010	161.20	3.6
2011	200.01	2.8
2012	209.04	3.3
2013	209.70	2.8

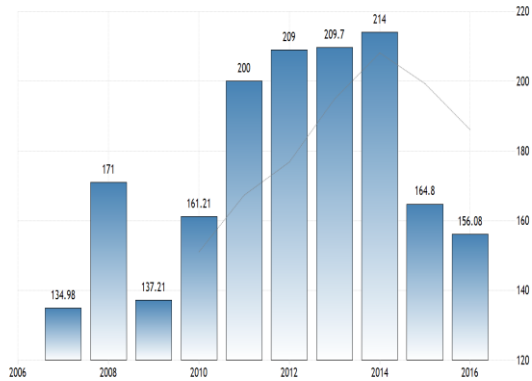
2014	213.51	3.8
2015	172.3	3.7
2016	166	3.4

المصدر: إحصائيات البنك العالمي

شكل رقم (3): تطور معدل النمو الاقتصادي



شكل رقم (2): تطور حجم PIB



المصدر: بيانات الجدول رقم (4)

من خلال هذه الإحصائيات، نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي عرف نموا ملحوظا، حيث انتقل من 4020 مليار دج سنة 2000 إلى 9940 مليار دج سنة 2008 (تضاعف)، و طيلة هذه الفترة عرف معدلات نمو موجبة، كما أننا نستطيع التمييز بين فترتي الإنعاش الاقتصادي (2000-2004) و دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، حيث أن في الفترة الأولى كان معدل النمو يدور حول 5% سنويا، فيما تميزت الفترة الثانية بمعدل نمو يفوق 10%.

يرجع هذا الارتفاع المستمر في الناتج المحلي الإجمالي أولا إلى ارتفاع أسعار المحروقات، إضافة إلى معدلات النمو في القيم المضافة التي عرفها القطاع الزراعي، قطاع الإسكان و قطاع الأشغال العمومية. لكن ابتداء من سنة 2008 (فترة برنامج التنمية)، و رغم الارتفاع المستمر في الناتج المحلي الإجمالي، عرف معدل النمو انخفاضا ملحوظا مقارنة بالسنوات السابقة، و هذا راجع إلى الأزمة العالمية و التي أدت إلى نقص الطلب على المحروقات الأمر الذي دفع بأسعارها إلى الانخفاض.

إن الاختلاف في معدلات النمو بالنسبة للفترات الثلاث، يرجع إلى أن الفترة الأولى جاءت بعد سنين من المعاناة الاقتصادية (إن صح التعبير)، كما أنها كانت تهدف إلى وضع حجر الأساس لانطلاقة اقتصادية قوية، إضافة إلى نقص الخبرة المهنية في المشاريع الكبرى، أما الفترة الثانية، و التي شهدت معدلات نمو أكبر من

سابقته، يرجع الفضل إلى الاستثمارات الكبيرة المنجزة في قطاع الإسكان و الأشغال العمومية (نتيجة الاستفادة من مشاريع الفترة السابقة)، إضافة إلى الأسعار الخيالية التي عرفتها المحروقات، أما الفترة الأخيرة تميزت كما أشرنا إلى انخفاض في أسعار المحروقات جراء الأزمة المالية العالمية.

من خلال هذه البرامج و ما توصلت إليه الجزائر من إنجازات ضخمة، و احتياط الصرف الكبير و الذي يفوق 180 مليار دولار، يمكن القول أنه تم تحقيق المهم (النمو) في انتظار الأهم (التنمية).
و بالنظر إلى الجدول أدناه نجد أن النتائج الداخلي الخام قد شهد استقرار بحيث لم يتزايد بشكل كبير و يبقى دون المستوى مقارنة بالدول الأخرى، إلا أن معدل النمو قد تزايد بحيث بلغ سنة 2000 بـ 2.2 % ليصل سنة 2002، 4.1 %، و هذا ما يجعلنا نلفت النظر إلى مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج الداخلي الخام.

جدول رقم 5: نسبة الاستثمار المباشر من الناتج الداخلي الخام في الجزائر (1990-2016)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
BIP مليار دولار	62.04	45.71	48	49.94	42.54	41.76	46.94	48.17	48.18
IDE PIB (%)	0.05	0.025	0.06	0	0	0	0.057	0.54	1.25
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
BIP مليار دولار	48.64	54.79	54.74	56.76	67.86	85.32	103.19	117.02	134.97
PIB/IDE (%)	0.6	0.51	2.02	1.87	0.93	1.03	1.12	1.53	1.25
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
BIP مليار دولار	171	137.21	161.20	200.01	209.04	209.70	213.51	172.3	166
PIB/IDE (%)	1.51	2	1.42	1.29	0.73	0.80	0.7	-	1.1

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات البنك العالمي

IDE: الاستثمار الأجنبي المباشر.

PIB: الناتج الداخلي الخام.

و يلاحظ من خلال الجدول أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج الداخلي الخام هي ضعيفة و لازالت دون المستوى مما يشير على أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للوطن هي ذات آثار ضعيفة، و ذلك رغم التحسن المسجل في سنتي 2001 و 2002 عما كانت عليه في السنوات السابقة.
فالاستثمار الأجنبي المباشر لا زال بشكل كبير في مجال المحروقات بينما المجالات الأخرى تبقى مساهمته ضعيفة و لذلك فإن نسبة مساهمة الصناعة في PIB هي نسبة كبيرة مقارنة بالقطاعات الأخرى.

2- تكوين رأس المال الثابت :

يعد معدل تكوين رأس المال الثابت (FBCF)

أحد أهم المعدلات ارتفاعا مقارنة بدول المغرب العربي وذلك بفضل حجم الاستثمار العمومي الذي يخصص لهم ميزانية ضخمة قدرتها 745.7 مليار دولار وذلك خلال الفترة (1970-2010) و هو ما انعكس إيجابا على نسبة تكوين رأس المال الثابت في الجزائر، حيث عرفت هذه النسبة تطورا كبيرا منذ سنة 2000 بعدم المتجاوز معدل 23.52 % فين فسال سنة، لتقفز هذا النسبة إلى 38% من الناتج المحلي الخام سنة 2009.¹

جدول رقم 6: تكوين رأس المال الثابت (2004-2016)

السنوات	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (الأسعار الجارية مليار دولار)	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (PIB%)
2004	20.493466	24
2005	23.085776	22
2006	27.110117	23
2007	35.532387	26
2008	49.987662	29
2009	52.464632	38
2010	58.491145	36
2011	63.345761	32
2012	64.388309	31
2013	71.702269	34
2014	80.004619	37
2015	69.650932	42
2016	68.230357	43

المصدر: إحصائيات البنك العالمي

خلال هذه الإحصائيات نلاحظ أن نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي عرفت ارتفاعا مقارنة بالفترة السابقة، فقد وصلت إلى نسبة متوسطة تفوق 30%، في حين كانت في حدود 25% في الفترة السابقة، الأمر الذي يؤكد بأن الدولة بدأت من خلال البرامج المنتهجة في زيادة الإنفاق الحكومي على المشاريع التنموية

¹عبد القادر ناصور، إشكالية الاستثمار الأجنبي في الجزائر - محاولة تحليل -، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2014، ص 215.

(خصوصا الهياكل القاعدية و السكن)، إضافة إلى التدفقات الخارجية لرؤوس الأموال و المتمثلة في الاستثمار الأجنبي، من خلال إصدار القوانين المحفزة على ذلك. رغم أن النسبة الغالبة من هذه الاستثمارات كانت في ميدان المحروقات عن طريق الشراكة مع الأجانب، إلا أنه لا يمكن إهمال استثمارات القطاعات الأخرى و التي عرفت قفزة نوعية و معدلات نمو مقبولة.

3- مستويات التضخم:

رغم الاستقرار النسبي للتضخم المعدل لا التضخم، إلا أنها بدأت تأخذ منحنيات تصاعديا لتبلغ سنة 2012 معدل 8.89 % و هو مؤشر على تزايد الإنفاق الاستثماري. برامجالا استثمار العمومي المطبقة والإنفاق الاستهلاكي المندفع بتزايد الأجور بمعدل سنوي يقدر بـ 6 % خلال الفترة 2000-2010 في حين لم يتجاوز متوسط نمو السنوي للإنتاجية 0.4 % خلال نفس الفترة و هو مؤشر على تراجع الإنتاجية في مقابل تزايد الطلب الذي يؤدي بالتزايد الضغوط التضخمية ويرفع من معدل التضخم. نوية . لذلك لجعلها جزائر تنفيذ سياسة نقدية ومالية صارمة تهدف إلى التحكم في معدل التضخم.¹

جدول رقم 7: تطور مستوى التضخم خلال الفترة (1990-2016)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل التضخم	16.7	25.9	31.7	20.5	29	29.8	18.7	5.7	5.0
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم	2.6	0.3	4.2	1.4	4.3	4.0	1.4	2.3	3.7
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل التضخم	4.9	5.7	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9	4.8	6.4

المصدر: بيانات البنك العالمي

ثالثا: مكانة الجزائر في المؤشرات النوعية لمناخ الاستثمار

توجد العديد من المؤشرات الدولية التي تعبر عن نظرة المحللين الاقتصاديين و رجال الأعمال الدوليين إلى الأوضاع في دولة ما كموقع للاستثمار من وجهة نظر المستثمر الأجنبي ، ويلاحظ المتتبع أن هنالك عددا متناميا من هذه المؤشرات، و التي هي باعتراف واضعها أنها لم تصل بعد إلى مرحلة الدقة الكاملة و الثبات و لا تخلو من الأخطاء لكنها حتما تعتبر من الوسائل و الأدوات التي تزكي القرار و ترجحه .

فقد أثبتت عدة دراسات أن نالك صلة إحصائية قوية بين ترتيب القطر أو درجته في بعض هذه المؤشرات و بين مقدار ما يجتذبه من استثمار أجنبي ، فالدولة التي تنخفض فيها المخاطرة وفق أحد المؤشرات

¹ جمال بلخباط، جدوى الاستثمار الأجنبي في تحقيق النمو الاقتصادي -دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب- رسالة دكتوراه، جامعة باتنة، 2015.

تحتل بموقع متقدم في مؤشر الحرية الاقتصادية ، كما أن القطر الذي يتميز بقيمة مقدرة في مجال التنمية البشرية يحرز درجة عالية في مؤشر ثروة الأمم و هكذا...

و من أجل معرفة مكانة الجزائر و تقدير مناخ الاستثمار فيها ندرج أهم المؤشرات النوعية المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بالاستثمار الأجنبي ، كما تجدر الإشارة قبل ذلك إلى أن الجزائر لم يتم تصنيفها بعد في بعض المؤشرات النوعية وذلك لحداثة استخدام هذه المؤشرات أو لعدم توفر البيانات الكافية.

1-وضعية الاقتصاد الجزائري في مؤشر سهولة أداء الأعمال

مؤشر سهولة أداء الأعمال مؤشرمركب يتكون من 10 مؤشرات فرعية تقسم دتأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية بالبلد محل الدراسة.و بالنظر إلى وضع الجزائر فيهذاالمؤشرخلال الفترة 2010-2016 يظهر التراجع الكبيرو المستمر في ترتيبها ، إذ انتقلت من المرتبة 136 عام2010إلى المرتبة 163عام2016مسجلة ب ذلكتراجعاغلبالمؤشراتالفرعيةالمكونةلهذاالمؤشر،وهذاحسبمايوضحهاالجدولالتالي :

جدول رقم (8): وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال(2010-2016)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات المكونات الفرعية للمؤشر
163	154	153	151	148	143	136	الترتيب في المؤشر الإجمالي لسهولة أداء الأعمال
145	141	164	159	153	150	147	بدء المشروع
122	127	147	136	118	117	110	استخراج تراخيص البناء
130	147	148	139	164	165	122	الحصول على الكهرباء
163	157	176	174	167	165	160	تسجيل ملكية الأصل العقاري
174	171	130	126	150	138	135	الحصول على الائتمان
176	131	133	131	127	123	122	التجارة عبر الحدود الدولية
174	132	98	95	79	74	73	خماية المستثمر
169	176	173	174	164	162	168	سداد الضرائب
106	120	129	128	122	123	123	تنفيذ العقود التجارية
73	97	60	61	59	52	51	تصفية و إغلاق المشروع

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

منخلالالمعطياتالسابقةوتحليالأممكوناتمؤشرسهولةأداءالأعمالفيالجزائر،يتضحأنمناخالاستثمارفيالجزائريضعقبالكثيرةأما مالمستثمرينالأنجانبسواءعندتأسيسالكيانالقانونيللمشروعالاستثماري(بدءالمشروع،تراخيصالبناء،تسجيلالملكية) أو

عند دخول هحيز الاستغلال للنشاط (صعوبة الحصول علما لتمويل ،الارتفاع فيا لضغط الضريب يوفيتكالي
فعمليات التجارة الخارجية) وهو ماي عنيت راجعا في جاذبية الجزائر كحاضنة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2-وضع الجزائر في مؤشر الشفافية

تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة للفساد منذ 1995 لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية و الشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية و جهود محاربة الفساد . يحاول المؤشر عبر مجموعة من المسوحات و مصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة و درجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها ، و نظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في القطر المعني ، و تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية و 10 الذي يعني درجة شفافية عالية . حسب العديد من التقارير الدولية و المنظمات غير الحكومية و حسب منظمة الشفافية الدولية نجد أن الجزائر توجد ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في مجال ضمان الشفافية و الحد من الفساد، إذ أن تقرير البنك الدولي لسنة 2016 قد وضع الجزائر في المرتبة 108 من بين 176 دولة.

جدول رقم 9: وضع الجزائر في مؤشر الشفافية (2010-2016)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الترتيب/عدد الدول المدرجة في المؤشر	180/105	180/112	176/105	94/177	175/100	88/168	176/108
التنقيط	2.9	2.9	3.4	3.6	3.6	3.6	3.4

Source : Transpaency International : www.transparency.org/index

3- وضع الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية

تم اعتماد هذا المؤشر منذ سنة 1995 و ذلك لقياس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد و تأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع ، و يستند هذا المؤشر على 10 عوامل تشمل : السياسة التجارية (معدل التعريف الجمركية و وجود حواجز غير جمركية) - وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد و الشركات) - حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد - السياسة النقدية (مؤشر التضخم) تدفق الاستثمار الخاص و الاستثمار الأجنبي المباشر - وضع القطاع المصرفي و التمويل - مستوى الأجور و الأسعار - حقوق الملكية الفردية - التشريعات و الإجراءات الإدارية و البيروقراطية - أنشطة السوق السوداء .

بحسب تنقيطها في مؤشر الحرية الاقتصادية يتضح أن أداء الجزائر وضعها في منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة خلال الفترة 2010-

2016 كما يوضحها الجدول التالي :

جدول رقم 10: وضع الجزائر في مؤشر الحرية (2010-2016)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
---------	------	------	------	------	------	------	------

178/154	178/157	186/146	179/145	179/140	179/132	179/105	الترتيب/عدد الدول المدرجة في مؤشر
12	13	14	14	15	14	13	الترتيب بين الدول العربية
50.1	48.9	50.8	49.6	51.0	52.9	56.9	التنقيط

Source: the Heritage Foundation & Wall Street Journal, Index of Economic Freedom:
<http://www.heritage.org/index>

الخلاصة:

حاولت من خلال هذا العمل التطرق إلى مسيرة الاقتصاد الجزائري من أجل الوصول إلى معرفة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بعد فترة الإصلاحات الاقتصادية. لقد طبقت الجزائر برنامج الإصلاح و التعديل الهيكلي و قد حقق تطبيق هذا البرنامج نتائج إيجابية على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية، اتبعت الجزائر منذ 2001 سياسة مالية توسعية تركز على زيادة الإنفاق الحكومي (الاستهلاكي و الاستثماري) وذلك بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني ودعم الحركة التنموية ومن ثمتهينة الأرضية المناسبة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. و قد كان لهاته السياسة المالية الأثر الإيجابي في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية و تحقيق الاستقرار الاقتصادي. لكن و بالرغم من ذلك لا زال الاقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية تؤثر على مدى جاذبيته للاستثمار حيث أنه يعتمد على القطاع النفطي بصفة أساسية إضافة إلى آليات الفساد التي انتشرت فيه و التي من أهمها القطاع الموازي و البيروقراطية. بالرغم من كل المؤهلات التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري و سن القوانين المشجعة للاستثمار (بتوفير الحوافز الضريبية و غيرها)، إلا أن العراقيل لازالت حاجزا أمام قدوم المستثمرين الأجانب.

التهميش

باللغة العربية

1. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الثاني سنة 2002، الدورة 17 ماي 2001.
2. أبو زكري رؤوف، الاستثمار في الجزائر فرص بلا حدود، الاقتصاد والأعمال، لبنان، الشركة العربية للصحافة والنشر والإعلام، عدد خاص، أبريل 2002.
3. جمال بلخباط، جدوى الاستثمار الأجنبي في تحقيق النمو الاقتصادي -دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب- رسالة دكتوراه، جامعة باتنة، 2015.

4. بوفليح نبيل ، آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعللي، الشلف، 2005.
5. بودخد كريمة، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي :بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض- دراسة حالة الجزائر-، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2015.
6. هواري عامر ، السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة و مكافحتها، 2014.
7. بيانات البنك العالمي
8. بيانات بنك الجزائر
9. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
10. عبد القادر ناصور، إشكالية الاستثمار الأجنبي في الجزائر- محاولة تحليل-، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2014.
11. جديدي روضة، أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، أبحاث المؤتمر الدولي -تقييم برامج الاستثمارات و انعكاساتها على على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي، جامعة سطيف، 2013.

باللغة الفرنسية

1. Transpaency International : www.tansparency.org/index.
2. www.heritage.org/index
3. Fonds monétaire international: www.imf.org
4. Office National des Statistiques (Algérie): www.ons.dz
5. La banque mondiale : www.banquemondiale.org
6. The global competitiveness reports. World economic forum